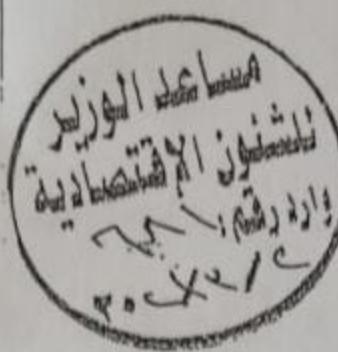




جمهوريّة مصر العربيّة
وزارَة التُجَارَة والصُنْعَانَة
الوزير



سُجِلَ فِي ٢٠٢١/٣/٤

قرار

وزير التجارة والصناعة

رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢١

في شأن تعديل رسم الصادر على الأسمدة الأزوتيّة

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير،

وعلى قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٢، ولا تحته التنفيذية،

وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظم

إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥، وتعديلاتها،

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ في شأن فرض رسم صادر على الصادرات من الأسمدة الأزوتيّة،

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن عدم سريان القواعد التصديرية على بعض الخامات المصدرة للمناطق الحرة،

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٨ في شأن تعديل رسم الصادر المقرر على الأسمدة الأزوتيّة،

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١٩ في شأن استمرار العمل بالقرار الوزاري رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٨،

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ في شأن تعديل رسم الصادر على الصادرات من الأسمدة الأزوتيّة،

وعلى توصيّة اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء باجتماعها بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٨،

وعلى الاجتماع المنعقد في ٢٠٢١/٢/٢٣ بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مع ممثلي الشركات المنتجة

للأسمدة الأزوتيّة،

وعلى مذكرة مساعد الوزير للشئون الاقتصادية المؤرخة في ٢٠٢١/٢/٢٤.

قرار

المادة الأولى

يستمر فرض رسم صادر على صادرات الأسمدة الأزوتيّة المقرر بالقرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١ - المشار

إليه، على أن تعدل فئة الرسم لتكون بواقع ٦٠٠ (ستمائة جنيه للطن).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويُعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ نشره.

وزير

التجارة والصناعة

نيفين جامع

